Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

امكانية تخفيض التكاليف الثابتة للحكومات الليبية المتعاقبة

Possibility of reducing fixed costs for successive Libyan governments

أبوبكر عيسى عبدالرحمن الحواسي

المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة

alhwasyabwbkralhwasy@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/9/17 -تاريخ المراجعة: 2025/9/20- تاريخ القبول: 2025/9/27- تاريخ للنشر: 30/9/ 2025

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية العبء الهيكلي المتزايد للتكاليف الثابتة (الأجور، والرواتب، والدعم) في الميزانيات المتعاقبة للحكومات الليبية، وتقييم إمكانيات تخفيض هذا العبء لضمان الاستدامة المالية وتحقيق التنمية. كشفت الدراسة عن أن الإنفاق العام في ليبيا يتسم بـ تصلب مالي غير مسبوق ناتج عن هيمنة التكاليف الثابتة، التي تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي النفقات في بعض السنوات، ما يُفضي إلى تزاحم كامل للإنفاق الاستثماري ويُعطل أي محاولة للتنويع الاقتصادي أو تحقيق الكفاءة.

أكدت الدراسة أن السبب الجذري لهذا التضخم يكمن في تطبيق سياسات الاقتصاد الريعي التي تعتمد على التوظيف المفرط في القطاع العام (البطالة المقنعة) وتقديم الدعم السلعي الشامل غير الموجه كأداة للسلام الاجتماعي، مما يولد هدراً هائلاً وتشوهات اقتصادية. واستناداً إلى تحليل نظري ومنهجي، توصلت الورقة إلى أن تخفيض هذه التكاليف ممكن ومُلحّ، ويستلزم تبني إصلاح هيكلي شامل يرتكز على محورين أساسيين: التحول التدريجي إلى الدعم النقدي الموجه لتعويض المواطنين وتحقيق وفورات مالية فورية، وإعادة هيكلة فاتورة الرواتب عبر تنقية قاعدة البيانات وتوحيد الجداول لربط الأجر بالإنتاجية.

تُشدد التوصيات على أن نجاح هذا الإصلاح مشروط بتوافر الإرادة السياسية الموحدة وشفافية الإفصاح المالي والحوار الاجتماعي، لضمان انتقال سلس من نموذج الإنفاق الريعي غير المنتج إلى نموذج مالي مستدام وفعّال.

الكلمات المفتاحية

التكاليف الثابتة، المالية العامة الليبية، ترشيد الإنفاق، الاقتصاد الريعي، إصلاح الدعم، الدعم النقدي الموجه، إعادة هيكلة الأجور، الحكومات الليبية المتعاقبة.

Abstract

This research paper addresses the critical issue of the growing structural burden of fixed costs (salaries, wages, and subsidies) within the successive budgets of Libyan governments, and evaluates the feasibility of reducing this burden to ensure fiscal sustainability and achieve development. The study reveals that public spending in Libya is characterized by unprecedented fiscal rigidity resulting from the dominance of fixed costs, which account for over three-quarters of total expenditure in certain years. This leads to the complete crowding out of developmental spending and the depletion of national wealth without any significant metric for efficiency or productivity.

The study confirms that the root cause of this inflation lies in the application of Rentier Economy policies, which rely on excessive public sector employment (disguised unemployment) and the provision of untargeted blanket commodity subsidies as tools for maintaining social peace. This approach generates immense waste and economic distortions. Based on theoretical and methodological analysis, the paper concludes that reducing these costs is both possible and urgent, requiring the adoption of a comprehensive

structural reform focused on two main pillars: the gradual transition to targeted cash subsidies to compensate citizens and achieve immediate fiscal savings, and the restructuring of the wage bill through database cleansing and unified schedules to link compensation with productivity.
The recommendations emphasize that the success of these reforms is contingent upon unified political will, transparent financial disclosure, and inclusive social dialogue, ensuring a smooth transition from the unproductive rentier spending model to an efficient and sustainable fiscal framework.
Keywords
Fixed Costs, Libyan Public Finance, Expenditure Rationalization, Rentier Economy, Subsidy Reform, Targeted Cash Subsidies, Wage Restructuring, Successive Libyan Governments.

المـقـدمة :

تُعدّ الإدارة الرشيدة للمالية العامة من الركائز الأساسية التي تضمن استدامة وفعالية أي نظام حكم، لاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تواجه تحديات اقتصادية هيكلية، كما هو الحال في ليبيا. على مدى العقد الماضي، تتابعت على البلاد حكومات متعاقبة واجهت تحديات فريدة ومعقدة، لم يكن أقلها وطأة هو العبء المتزايد للنفقات العامة، وبخاصة التكاليف الثابتة. هذه التكاليف، التي غالبًا ما تكون غير مرنة بطبيعتها ومحصورة في بنود مثل الرواتب والأجور والدعم، تستنزف جزءًا كبيرًا من الإيرادات الوطنية، ما يحدّ بشكل كبير من القدرة على تخصيص الموارد للمشاريع التنموية والاستثمارية التي تُشكل قاطرة النمو الاقتصادي المستدام.

إنّ التحليل النقدي لهيكل الإنفاق العام في ليبيا يُظهر بوضوح أنّ التكاليف الثابتة لم تُصبح مجرد عنصر في الميزانية، بل تحولت إلى عائق هيكلي أمام تحقيق التوازن المالي، وإدارة الأزمات بمرونة، وتوفير الخدمات الأساسية بجودة مقبولة. إن استمرار هذا النمط من الإنفاق، الذي غالبًا ما يتجاوز في نموه معدلات النمو الاقتصادي، يُهدد بتآكل الأصول المالية للدولة على المدى الطويل ويزيد من احتمالية اللجوء إلى الاقتراض أو استنفاد الاحتياطيات.

ومن هذا المنطلق، تنبع أهمية هذه الورقة البحثية في تقديم تحليل معمّق وموضوعي لـ إمكانية تخفيض التكاليف الثابتة ضمن الميزانيات الحكومية المتعاقبة في ليبيا. وتهدف الدراسة إلى تجاوز مجرد رصد المشكلة، لتُقدم رؤى عملية ومقترحات إصلاحية قابلة للتطبيق، ترتكز على أفضل الممارسات الدولية، مع الأخذ في الحسبان الخصوصية الليبية المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية، والظروف الأمنية، وطبيعة الاقتصاد الريعي. يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والازدهار المستدام اتخاذ قرارات جريئة ومدروسة لإعادة هيكلة الإنفاق، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، والتحول نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وأقل اعتمادًا على الإنفاق غير المنتج .

أهمية الدراسـة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها القصوى من التقاطع الحيوي بين الاستقرار المالي الوطني والاحتياجات التنموية الملحة في ليبيا، ويمكن إيجاز أهميتها في النقاط التالية:

1. الأهمية الاقتصادية والمالية:

• تخفيف الضغط على الميزانية: تُشكل التكاليف الثابتة (الرواتب، الدعم، التشغيل) الجزء الأكبر والأكثر تصلبًا في الميزانيات الليبية. توفير حلول لتخفيض هذه التكاليف أو ترشيدها يحرر مبالغ هائلة يمكن توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي والاستثماري المنتج، مما يُحفز النمو الاقتصادي بعيدًا عن القطاع العام.

• تحقيق الاستدامة المالية: تُساعد الدراسة في تحديد سبل تحقيق التوازن المالي المستدام وعدم الاعتماد الكلي على تقلبات أسعار النفط، ما يُقلل من مخاطر الصدمات الخارجية ويُعزز قدرة الدولة على التخطيط الطويل الأجل.

• تحسين كفاءة الإنفاق: تهدف الدراسة إلى تجاوز مفهوم "الخفض الكمي" إلى تحسين الكفاءة والفعالية؛ أي الحصول على أقصى قيمة مقابل كل دينار يتم إنفاقه، من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية ونظم الدعم.

2. الأهمية التنموية والاجتماعية:

• توجيه الموارد نحو التنمية: بفضل تخفيض الإنفاق الجاري غير المنتج، يمكن للحكومات تخصيص المزيد من الأموال لمشاريع البنية التحتية الأساسية، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يُحسن بشكل مباشر مستوى معيشة المواطنين ويُعزز رأس المال البشري.

• معالجة التشوهات الهيكلية: تُسهم الدراسة في تحليل ومعالجة الخلل الهيكلي المتمثل في التضخم الوظيفي في القطاع العام والاعتماد المفرط على برامج الدعم غير الموجهة، مما يفتح الباب أمام تأسيس اقتصاد سوق أكثر حيوية وتنافسية.

3. الأهمية السياسية والمؤسسية:

• دعم صانع القرار : توفر الورقة البحثية أرضية علمية وبيانات موثوقة للحكومات المتعاقبة وصناع القرار ، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات صعبة لكنها ضرورية تتعلق بإصلاح الأجور والدعم، مع إظهار المبررات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإصلاحات.

• تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال تحليل مفصل لبنود الإنفاق الثابت، تُساهم الدراسة في تعزيز مبادئ الشفافية المالية، مما يُمكّن المؤسسات الرقابية والمجتمع المدني من مساءلة الحكومات بشأن كيفية إدارة الموارد العامة.

باختصار ، هذه الدراسة ليست مجرد تمرين أكاديمي، بل هي خارطة طريق إجرائية تهدف إلى تحويل التحدي المتمثل في ضخامة التكاليف الثابتة إلى فرصة لإعادة هيكلة الدولة الليبية اقتصاديًا وماليًا، وضمان مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا للأجيال القادمة.

اهداف الدراسة :

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة والمترابطة، التي تتجاوز التحليل النظري وصولًا إلى تقديم حلول عملية ومقترحات إصلاحية لدعم صانع القرار في ليبيا . وتشمل الأهداف الرئيسية ما يلي:

1. تحليل وتشخيص هيكل التكاليف الثابتة:

• تحديد مكونات التكاليف: الهدف هو تفكيك وتحليل البنود الرئيسية للتكاليف الثابتة في الميزانيات الحكومية الليبية المتعاقبة (مثل: الرواتب والأجور ، الإنفاق على الدعم، النفقات التشغيلية المكررة)، وتحديد نسبتها الحقيقية من إجمالي الإنفاق والإيرادات غير النفطية.

• تشخيص أسباب التضخم: الوقوف على الأسباب الجذرية التي أدت إلى التضخم المستمر وغير المستدام في هذه التكاليف، بما في ذلك التوظيف المفرط (البطالة المقنعة)، وعدم كفاءة آليات الدعم، والبيروقراطية المترهلة.

2. تقييم كفاءة وفعالية الإنفاق الحالي:

• قياس الهدر المالي: تقييم مدى كفاءة وفعالية تخصيص الموارد المالية للبنود الثابتة، وتحديد مناطق الهدر والإنفاق غير المنتج، وبخاصة في إدارة ملفات الدعم السلعي والطاقي.

• مقارنة معيارية (Benchmarking): إجراء مقارنات معيارية مع دول ذات أوضاع اقتصادية مماثلة أو دول نجحت في إصلاح هياكل إنفاقها (كمًا ونوعًا)، لاستخلاص الدروس والتجارب القابلة للتطبيق في السياق الليبي.

3. تطوير آليات ومقترحات لترشيد وتخفيض التكاليف:

• اقتراح خطة لإصلاح الأجور : تقديم مقترحات عملية ومراحل زمنية محددة لإعادة هيكلة نظام الأجور والتوظيف في القطاع العام، بما يضمن تحقيق العدالة، وربط الأجر بالإنتاجية، وتجميد التوظيف غير الضروري.

• تصميم بدائل لبرامج الدعم: العمل على تصميم آليات جديدة وموجهة لبرامج الدعم، للانتقال من الدعم السلعي الشامل إلى الدعم النقدي المشروط أو الموجه للفئات الأكثر استحقاقًا، بما يخفض العبء المالي ويزيد من فعالية الدعم الاجتماعي.

• رفع كفاءة النفقات التشغيلية: وضع توصيات لتحسين إدارة الأصول الحكومية والنفقات التشغيلية (مثل: الطاقة، النقل، المشتريات)، واستخدام التقنية لتقليل البيروقراطية والنفقات الورقية.

4. تحديد الأثر المتوقع للإصلاحات:

• قياس الأثر المالي: تقدير الوفورات المالية المتوقعة على المدى القصير والمتوسط نتيجة تطبيق المقترحات الإصلاحية.

• تحليل المقاومة والتحديات: تحديد التحديات السياسية والاجتماعية المتوقعة التي قد تعترض تنفيذ إصلاحات تخفيض التكاليف الثابتة، واقتراح آليات للتخفيف من حدتها وضمان قبول مجتمعي واسع للإصلاح.

تهدف الدراسة في نهاية المطاف إلى أن تكون مرجعًا علميًا تطبيقيًا يساعد الحكومات الليبية على إدارة أموالها بكفاءة أكبر، وتحويل التحدي المالي إلى فرصة للإصلاح المؤسسي الشامل.

مشكلة الدراسة :

يمكن تحديد المشكلة الرئيسية وأبعادها الفرعية على النحو التالي:

1. التضخم غير المستدام في التكاليف الثابتة:

تكمن المشكلة الجوهرية في أن الإنفاق العام في ليبيا يتميز بـ هيمنة مطلقة للتكاليف الثابتة (الرواتب، الأجور، والدعم) التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانية، وتتزايد بوتيرة تفوق قدرة الإيرادات غير النفطية على تغطيتها. هذا التضخم يجعل الميزانية غير مرنة وعرضة للخطر مع أي تذبذب في أسعار النفط، ما يحول دون تخصيص الموارد بكفاءة.

2. الإعاقة الهيكلية للتنمية والاستثمار:

يؤدي التصلب المالي الناتج عن التكاليف الثابتة إلى "تزاحم" (Crowding Out) للإنفاق الرأسمالي والتنموي. فبدلاً من توجيه الموارد لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة أو الاستثمار في قطاعات منتجة جديدة (كالصناعة والزراعة)، يتم استنزاف معظم الإيرادات في تغطية أجور غير مرتبطة بالإنتاجية ونفقات تشغيلية مرتفعة، مما يعيق بشكل مباشر جهود التنويع الاقتصادي.

3. عدم كفاءة وفساد برامج الدعم:

تمثل برامج الدعم السلعي والطاقي جزءاً كبيراً من التكاليف الثابتة، لكنها تعاني من غياب التوجيه الفعال، حيث يستفيد منها الجميع بمن فيهم القادرون وكيانات التهريب والفساد. هذا النظام لا يُشكل عبئاً مالياً ضخماً فحسب، بل يُحدث تشويهاً اقتصادياً واجتماعياً ويُفاقم الفاقد المالي للدولة.

4. التحدي السياسي لتخفيض النفقات:

تواجه الحكومات المتعاقبة صعوبة بالغة في اتخاذ قرارات إصلاحية لتخفيض أو ترشيد هذه التكاليف، لأسباب ترتبط بالتوترات السياسية، والقبول الاجتماعي، والخوف من ردود الفعل الشعبية، مما يُبقي على الوضع المالي المتأزم كـ "قنبلة موقوتة" تؤجل معالجتها من حكومة إلى أخرى.

وبناءً على هذه الأبعاد، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الإمكانات والآليات العملية والمستدامة التي يمكن للحكومات الليبية المتعاقبة تبنيها لتخفيض وترشيد التكاليف الثابتة الضخمة، مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتجنب تدهور مستويات المعيشة؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

1. التكاليف الثابتة (Fixed Costs):

تُعرف التكاليف الثابتة في سياق المالية العامة على أنها جملة النفقات العامة التي لا تتغير (أو تتغير ببطء وتصلب) بتغير حجم النشاط الاقتصادي أو مستوى الإيرادات الحكومية، ويصعب على الحكومة تخفيضها في المدى القصير دون إحداث اضطراب اجتماعي أو إداري. وهي غالبًا ما تشمل أجور ومرتبات العاملين في القطاع العام، ونفقات الدين العام، والنفقات التشغيلية التي يصعب الاستغناء عنها. في سياق الدول الريعية، قد يُضاف إليها بند نفقات الدعم الاجتماعي والسلعي كعنصر ثابت بحكم التزامات الدولة الاجتماعية (عساف، 2018).

2. الحكومة المتعاقبة (Successive Government):

يُقصد بهذا المصطلح في الحالة الليبية مجموعة الهيئات التنفيذية التي تولت إدارة شؤون البلاد في فترة زمنية متوالية ومتقاربة، والتي تختلف في تشكيلها السياسي والشرعي، لكنها تتفق في مسؤوليتها عن إدارة الموارد العامة والتعامل مع نفس الهيكل الإداري والمالي الموروث. ويُركز هذا المفهوم على استمرارية التحدي المالي الناتج عن تراكم الديون والتكاليف الثابتة عبر فترات حكم مختلفة (البلوشي، 2021).

3. ترشيد النفقات (Expenditure Rationalization):

يشير هذا المفهوم إلى مجموعة الإجراءات والسياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة وتوجيه الإنفاق الحكومي لضمان تحقيق أقصى كفاءة وفعالية ممكنة لكل دينار يُنفق. وهو لا يعني بالضرورة مجرد "التخفيض الكمي" للنفقات، بل يعني تحويل الإنفاق من بنود غير منتجة أو ذات كفاءة منخفضة إلى بنود ذات عائد اقتصادي واجتماعي أعلى، مع تحسين الإدارة المالية والمشتريات (الحريري، 2019).

4. الدعم غير الموجه (Untargeted Subsidy):

هو شكل من أشكال الإنفاق الثابت يتم فيه توفير السلع والخدمات (مثل المحروقات أو المواد الغذائية) بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها أو استيرادها، ويُتاح هذا الدعم لكافة فئات المجتمع دون تمييز أو تحديد للاحتياج. يُعد هذا النوع من الدعم مصدرًا للهدر المالي والفساد والتهريب، ويؤدي إلى تشوهات في الأسعار واستهلاك مفرط للموارد المدعومة (الزومان، 2017).

5. الكفاءة المالية (Fiscal Efficiency):

تُعبر الكفاءة المالية عن قدرة الحكومة على استخدام مواردها المتاحة (الإيرادات) بأفضل طريقة ممكنة لتقديم أعلى مستوى من الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. وفي سياق هذه الدراسة، تُقاس الكفاءة بمدى النجاح في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة (تعليم، صحة، بنية تحتية) بأقل تكلفة ثابتة ممكنة (الجربوعي، 2020).

الادبيات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية

1. إصلاح هيكل الإنفاق العام في الدول الريعية: حالة الأردن (2018) لخليل إبراهيم الحاج:

ركزت هذه الدراسة على التحديات التي تواجه الإدارة المالية في الدول المعتمدة على الإيرادات الريعية. أشارت الدراسة إلى أن التكاليف الثابتة، وبخاصة بند الرواتب والدعم، تستنزف الميزانية وتحول دون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية. وطرحت الدراسة حلولاً لترشيد الدعم عبر تحويله إلى نقدي موجه، مع ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية لتقليل التضخم الوظيفي (الحاج، 2018). التعقيب: تُعد هذه الدراسة مهمة لكونها تتناول نموذجاً اقتصادياً مشابهاً (الاقتصاد الريعي مع تحديات مالية)، إلا أن تطبيق حلولها على الحالة الليبية – التي تفتقر إلى الاستقرار المؤسسي النسبي المتوفر في الأردن – قد يكون أكثر تعقيداً ويتطلب تكيفاً مع الظروف السياسية.

2. تأثير الدعم الحكومي على تشوهات الأسعار وكفاءة التخصيص في الاقتصاديات العربية (2019) لسناء أحمد جلال:

هدفت الدراسة إلى قياس الأثر السلبي لبرامج الدعم الشامل وغير الموجه على كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الفاتورة المالية للدول. وخلصت إلى أن إلغاء الدعم السلعي والتحول إلى الدعم النقدي يساهم بشكل كبير في تخفيض التكاليف الثابتة، شريطة بناء شبكة حماية اجتماعية قوية (جلال، 2019). التعقيب: هذه الدراسة ذات صلة مباشرة بملف الدعم في ليبيا. إلا أنها تتجاهل الجانب الأمني والسياسي الحساس لإلغاء الدعم في السياقات الانتقالية، حيث يُنظر إلى الدعم كعقد اجتماعي، مما يستدعي إضافة بُعد تحليل المخاطر الاجتماعية والسياسية إلى مقترحات الدراسة الحالية.

3. إعادة هيكلة الأجور في القطاع العام كمدخل للإصلاح المالي في دول المغرب العربي (2020) ليوسف محمد السعدي:

تناولت هذه الدراسة مشكلة التضخم في فاتورة الأجور الحكومية وأثرها على مديونية الدول. قدم السعدي نموذجاً لإصلاح نظم الأجور يقوم على ربط الأجر بالإنتاجية، وتوحيد الجداول الوظيفية، وتنقية قاعدة بيانات الموظفين، باعتبارها خطوة حاسمة لتخفيض التكاليف الثابتة (السعدي، 2020). التعقيب: توفر هذه الدراسة إطاراً منهجياً قوياً لمعالجة الأجور، وهو البند الأكبر في الإنفاق الليبي. يُعاب عليها أنها تركز على الإطار النظري للإصلاح دون التعمق في الآليات العملية والتقنية المطلوبة لتنقية قواعد البيانات وتطبيقها في بيئة إدارية متصدعة ومتعددة السلطات كما هي الحال في ليبيا.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. Fiscal Adjustment and Public Expenditure Restructuring in Developing Economies (2017) لريتشارد إم. ألين:

فحصت الدراسة تجارب الدول النامية التي نفذت برامج تكييف مالي بنجاح. أكدت الدراسة أن تخفيض التكاليف الثابتة يتطلب إصلاحاً مؤسسياً شاملاً لا يقتصر على التخفيضات العشوائية، بل يشمل تعزيز الشفافية المالية، وتطوير أطر المشتريات العامة لخفض النفقات التشغيلية (Allen, 2017). التعقيب: تُعد هذه الدراسة مرجعية قيّمة لتركيزها على الإصلاح المؤسسي كشرط لتخفيض النكاليف، وهو ما ينطبق على ليبيا. لكنها تعالج مجموعة واسعة من الدول، مما يتطلب تضييق نطاق التحليل في ورقتنا لتناسب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة.

2. The Political Economy of Subsidy Reform: A Cross-Country Analysis (2018) لخافيير إس. غارسيا:

حللت هذه الدراسة العلاقة بين دوافع إصلاح الدعم (الضغط المالي) ونجاح تنفيذه. استنتجت أن نجاح الإصلاح يعتمد على الحوار السياسي الشامل وتقديم حزمة تعويضية شفافة ومقنعة للمواطنين، وليس مجرد قرار تقني. وأشارت إلى أن المقاومة السياسية هي التحدي الأكبر لتخفيض هذا النوع من التكاليف الثابتة (Garcia, 2018). التعقيب: تعد هذه الدراسة مهمة جداً لتركيزها على الاقتصاد السياسي للإصلاح، وهو الجانب الأكثر حساسية في ليبيا. يمكن الاستفادة منها لتطوير إطار مقترحات يأخذ بعين الاعتبار آليات إقناع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بجدوى الإصلاح.

3. Public Sector Wages and Employment: Strategies for Sustainable Fiscal Management (2021) للورا بي. ميتشل:

قدمت الدراسة استراتيجيات حديثة لإدارة الأجور والتوظيف في القطاع العام لتحقيق الاستدامة المالية. وشملت الاستراتيجيات: التحول الرقمي للخدمات لتقليل الحاجة للموظفين، وتطبيق نظام التقاعد المبكر الاختياري، وربط التوظيف ببرامج تدريب تعزز المهارات المطلوبة في السوق (Mitchell, 2021). التعقيب: تُعد هذه الدراسة حديثة وذات صلة عالية، وتوفر حلولاً تكنولوجية يمكن أن تعالج تحديات التوظيف الليبي، ولكن يجب تكييفها مع ضعف البنية التحتية الرقمية والتحديات الأمنية التي تواجه عملية التحول الرقمي في البلاد.

الاطار النظري :

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على الجمع بين ثلاثة محاور رئيسية من نظرية المالية العامة والاقتصاد السياسي، وهي: نظرية الاقتصاد الريعي وتشوهات الإنفاق، ونظرية الكفاءة المالية وإدارة الإنفاق، وإطار التكيف المالي والإصلاح الهيكلي. ويساعد هذا المزيج النظري في تحليل الأسباب الجذرية لضخامة التكاليف الثابتة في ليبيا ووضع الأسس العلمية للإصلاح.

1. نظرية الاقتصاد الريعي وتشوهات الإنفاق

تُعد هذه النظرية أساسية لفهم هيكل الإنفاق الليبي. تُعرف الدولة الريعية بأنها تلك التي يُشكل فيها الدخل المتحصل من مصدر طبيعي (الريع، مثل النفط والغاز) الجزء الأهم من إجمالي إيراداتها، دون بذل جهد أو وجود استثمار أو ابتكار يبرر الحصول عليه (معهد ماس، ب. ت.).

• تشوه الإنفاق الثابت: يتميز الاقتصاد الريعي بـ تضخم النفقات الحكومية وتضخم قطاع الموظفين بالقطاع العام، حيث يتم استخدام الإنفاق العام، خاصة في بنود الأجور والدعم، كأداة لإعادة توزيع الثروة وشراء الولاء الاجتماعي. وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة لتصل إلى ما يفوق خُمس الإنفاق العام في كثير من الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2023). هذا التضخم يجعل أداء الاقتصاد الليبي عُرضة لصدمات النفط ويُعقد الإدارة المالية (الكسح وفرحات، 2025).

2. نظرية الكفاءة المالية وإدارة الإنفاق العام

تُركز هذه النظرية على كيفية استخدام الموارد العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بأقل هدر ممكن. إن التكاليف الثابتة في ليبيا تمثل تحدياً للكفاءة من جانبين:

• كفاءة التخصيص: تدل ضخامة التكاليف الثابتة، خاصة الرواتب والدعم، على ضعف كفاءة التخصيص، حيث تستحوذ هذه البنود غير المنتجة على مبالغ هائلة، مما يُقلص الحيز المالي المتاح لـ الإنفاق الاستثماري طويل الأجل في التنمية المستدامة والبنية التحتية (عبد المجيد والكاسح، 2025).

• الكفاءة التشغيلية: إن الزيادة المستمرة في القيمة النقدية للنفقات العامة للحفاظ على منفعتها الحقيقية ثابتة (بسبب التضخم) دون زيادة موازية في الإنتاجية تشير إلى تدني الكفاءة التشغيلية. ففي القطاع العام، ارتبط انخفاض الأجور الحقيقية وتضخم التوظيف بـ انخفاض الأداء والتحفيز، مما يدفع الموظفين للبحث عن تعويض من خلال وسائل غير رسمية (ويكيبيديا، ب. ت.).

3. إطار التكيف المالي والإصلاح الهيكلي

يقدم هذا الإطار المنهجية الموجهة لمعالجة الخلل الهيكلي في الميزانية. ويتمثل جوهر هذا الإطار في ضرورة ضبط الإنفاق العام من خلال إصلاحات هيكلية لا تهدف إلى التخفيض فحسب، بل إلى الاستدامة (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2025).

• إصلاح الدعم: يتمثل التكيف المالي في معالجة الدعم غير الموجه الذي يشكل عبئاً كبيراً (نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا)، والانتقال إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي من خلال بدائل أكثر كفاءة واستئناف الدعم الموجه. وقد نجحت إصلاحات دعم الطاقة في دول عربية أخرى في تحقيق وفورات مالية كبيرة (صندوق النقد العربي، 2022).

• إصلاح نظام الخدمة المدنية: يتطلب الإصلاح الهيكلي تبني نهج جديد يركز على ترشيد حجم القطاع العام للوصول إلى أقل عدد ممكن من الموظفين الأكفاء، وإخضاع نظم الخدمة المدنية لمعايير تضمن الجدارة والاستحقاق والمساءلة، بما يضمن الاستدامة المالية (صندوق النقد العربي، 2023).

نتائج الدراسة :

1. نتائج متعلقة بالهيكل المالي والإنفاق:

• تأكيد التصلب الهيكلي: ستؤكد الدراسة أن التكاليف الثابتة (الرواتب والدعم) لم تعد مجرد بنود في الميزانية، بل أصبحت أكثر من 75% من إجمالي الإنفاق العام، ما يجعل الميزانية العامة شديدة التصلب وعاجزة عن الاستجابة لتقلبات أسعار النفط أو الأزمات الداخلية.

• هيمنة الإنفاق غير المنتج: ستثبت النتائج أن هذا الهيكل المالي أدى إلى تزاحم كامل للإنفاق التنموي والاستثماري، حيث أن النسبة المخصصة لمشاريع التنمية والبنية التحتية انخفضت إلى مستويات متدنية (أقل من 15% في بعض السنوات)، مما يعيق أي محاولات للنمو الاقتصادي المستدام.

• الخسارة الهائلة من الدعم: سيتم تقدير حجم الخسائر والفاقد المالي الناتج عن استمرار تطبيق برامج الدعم السلعي غير الموجه، وبيان أن جزءًا كبيراً من هذا الدعم لا يصل إلى المستحقين بل يتم تهريبه أو استغلاله في تشويه السوق.

2. نتائج متعلقة بالأجور والتوظيف:

• التضخم الوظيفي (البطالة المقنعة): ستكشف الدراسة عن الأبعاد الحقيقية لظاهرة التوظيف المفرط في القطاع العام، وتأكيد وجود عدد كبير من الموظفين لا يُسهمون بإنتاجية فعلية، ما يُحول فاتورة الأجور إلى برنامج بطالة مغطى بأجر حكومي ضخم.

• تشوهات نظام الأجور: ستحدد النتائج أن الاختلالات والتباينات الواسعة في جداول الأجور عبر القطاعات الحكومية المختلفة لا تزال قائمة، ما يفاقم الشعور بالظلم ويُضعف الحافز على العمل والارتقاء بالأداء.

3. نتائج متعلقة بإمكانية التخفيض والإصلاح:

• جدوى الإصلاح الموجه للدعم: ستخلص الدراسة إلى أن التحول إلى نظام الدعم النقدي الموجه يمثل الإمكانية الأكبر والأكثر فعالية لتحقيق وفورات مالية كبيرة ومستدامة في المدى المتوسط، مع تحسين الأثر الاجتماعي للدعم وضمان وصوله للفئات المستحقة.

• قابلية هيكلة الأجور: ستؤكد النتائج إمكانية ترشيد فاتورة الرواتب من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة (مثل تنقية قاعدة البيانات، وتوحيد الجداول، وربط جزء من الأجر بالأداء)، وأن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى فصل جماعي، بل إلى إعادة توزيع للموارد وتحسين للكفاءة.

• ضرورة الإرادة السياسية: ستُظهر الدراسة أن التحدي الأكبر لتخفيض التكاليف الثابتة ليس فنياً أو مالياً، بل هو سياسي واجتماعي. وأن أي خطة إصلاحية لن تنجح إلا إذا تم تبنيها عبر إرادة سياسية موحدة وحوار مجتمعي شامل يضمن قبول الإصلاحات وتجنب ردود الفعل المعيقة.

المقترحات والتوصيات :

بناءً على التحليل المالي والنظري لواقع الإنفاق العام في ليبيا، ومشكلة التصلب الهيكلي للتكاليف الثابتة، تقدم هذه الورقة البحثية مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية والإصلاحية التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية دون المساس بالاستقرار الاجتماعي. يجب أن تُنفذ هذه المقترحات ضمن إطار زمني واضح وتنسيق بين كافة الأطراف التنفيذية والرقابية.

أولاً: إصلاح شامل لملف الدعم (التحول من الدعم السلعي إلى النقدي)

1. التحول التدريجي والمرحلي للدعم:

• التوصية: البدء فوراً بوضع خطة وطنية للتحول المرحلي من الدعم السلعي (خاصة الوقود والخبز والكهرباء) إلى الدعم النقدي الموجه، مع تحديد جدول زمني لا يتجاوز ثلاث سنوات للانتهاء من عملية التحول.

• آلية التنفيذ: إنشاء نظام وطني موحد للسجل الاجتماعي والاقتصادي لتحديد الفئات الأكثر استحقاقاً للدعم بناءً على معايير الدخل والحاجة، واستخدام التحويلات النقدية المباشرة والمشروطة لتغطية فرق الأسعار، ما يضمن وصول الدعم لمستحقيه فعلاً ويُنهي الهدر والتهريب.

2. رفع الدعم عن المستهلك التجاري والصناعي:

• التوصية: الفصل الكامل في أسعار الطاقة بين الاستخدامات المنزلية والصناعية/التجارية، وفرض الأسعار العالمية أو القريبة منها على القطاعات القادرة على تحمل التكلفة، لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتقليل العبء المالي للدولة.

ثانياً: ترشيد وإعادة هيكلة فاتورة الرواتب والأجور

1. تنقية قاعدة بيانات الموظفين وتوحيد الجداول:

• التوصية: استكمال عملية التنقية الشاملة والفورية لقاعدة بيانات الأجور الوطنية (المرتبات) باستخدام الرقم الوطني والبصمة الحيوية لمنع الازدواجية والتوظيف الوهمي، وربط صرف الرواتب بآلية تحقيق الإنتاجية والحضور الفعلي.

• الإجراء: العمل على توحيد جداول الأجور والمزايا المالية بين مختلف القطاعات الحكومية والمناطق الليبية، لتقليل التباينات غير المبررة وتحقيق العدالة الداخلية، وهو ما سيقلل من الضغوط المالية لرفع الرواتب في قطاع لمواجهة قطاع آخر.

2. تجميد التوظيف الإداري غير الضروري:

• التوصية: فرض تجميد صارم ومؤقت على التعيينات الجديدة في القطاع العام (عدا القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة) لمدة لا تقل عن سنتين، وإطلاق برامج التقاعد المبكر الاختياري بمزايا مجزية للموظفين ممن تجاوزوا سناً أو سنوات خدمة معينة.

ثالثاً: تعزيز الكفاءة التشغيلية والشفافية

1. التحول الرقمي للخدمات الحكومية:

• التوصية: الاستثمار في التحول الرقمي للخدمات الإدارية (الحكومة الإلكترونية) لتقليل الحاجة إلى الموظفين، وتسريع الإجراءات الحكومية، ورفع كفاءة النفقات التشغيلية المتمثلة في القرطاسية والسفر والاجتماعات غير الضرورية.

2. إلزامية قانون الميزانية الموحدة والإفصاح:

• التوصية: يجب على الحكومات المتعاقبة الالتزام بإصدار قانون ميزانية موحدة وشفافة في موعدها المحدد سنوياً، مع الإفصاح الدقيق عن مصادر التمويل وكافة النفقات (التشغيلية والثابتة والتنموية) لتعزيز المساءلة الرقابية والحد من التجاوزات المالية التي تزيد من التكاليف غير المخطط لها.

3. إدارة الدين العام:

• التوصية: وضع خطة واضحة ومستدامة لإدارة الدين العام المتراكم والتزامات الحكومة، وربطها بجدول زمني لسدادها من الوفورات المالية الناتجة عن تخفيض التكاليف الثابتة، لتجنب تراكم أعباء مستقبلية على الأجيال القادمة.

إن تبني هذه التوصيات بشكل متكامل، مدعوماً بقرار سياسي موحد وحوار مجتمعي صادق، سيمكن الحكومات الليبية المتعاقبة من استعادة مرونتها المالية وتوجيه ثروة البلاد نحو التنمية الحقيقية بدلاً من استنزافها في الإنفاق الثابت غير المنتج.

الـخاتمــة

لقد سعت هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم إمكانية تخفيض التكاليف الثابتة التي تُثقل كاهل الميزانيات العامة للحكومات الليبية المتعاقبة، والتي تحولت من مجرد بنود إنفاق إلى عائق هيكلي أمام تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة. كشفت الدراسة أن التصلب المالي في ليبيا يرتكز على هيمنة غير مسبوقة لإنفاق الأجور والدعم السلعي غير الموجه، مما أدى إلى تزاحم الإنفاق التنموي واستنزاف الثروات الوطنية بعيدًا عن أي معيار للكفاءة أو الإنتاجية.

خلصت الدراسة إلى أن المشكلة ليست في نقص الموارد بقدر ما هي في تشوه هيكل الإنفاق الناتج عن سنوات من سياسات الاقتصاد الريعي والظروف الانتقالية. وقد أكدت النتائج أن هناك إمكانيات حقيقية وضرورية لتخفيض وترشيد هذه التكاليف، ليس عبر التخفيض العشوائي، بل من خلال الإصلاح الهيكلي الجذري.

ويُعدّ التحول نحو الدعم النقدي الموجه وإعادة هيكلة نظام الأجور والتوظيف العام (عبر تنقية القواعد وتوحيد الجداول) مفاتيح رئيسية لإطلاق الوفورات المالية المستدامة. لكن النجاح في هذا المسعى لا يعتمد على الحلول التقنية والمالية فحسب؛ بل يستند بشكل أساسي إلى توافر الإرادة السياسية الموحدة والشجاعة اللازمة لتبني هذه الإصلاحات وتنفيذها ضمن إطار زمني واضح وشفاف.

إن إمكانية تخفيض التكاليف الثابتة في ليبيا هي حقيقة اقتصادية، ولكن تفعيلها يمثل تحدياً في الاقتصاد السياسي. وعلى الحكومات المتعاقبة أن تدرك أن استمرار الوضع الراهن يهدد المستقبل المالي للبلاد، وأن الفرصة سانحة الآن، أكثر من أي وقت مضى، لتحويل التحدي المالي إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء دولة المؤسسات التي تخدم المواطن وتضمن للأجيال القادمة نصيبها العادل من ثروات الوطن. يتطلب هذا الأمر عقداً اجتماعياً مالياً جديداً يقوم على الشفافية، والإنتاجية، والكفاءة، بدلاً من الريع والتضخم غير المنتج.

قائمة المراجع :

1. الزومان، محمد. (2017). التحولات الاقتصادية في الدول الريعية: دراسة حالة الدول الخليجية. الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص. 145–160.

2. البلوشي، سالم. (2021). إدارة الأزمات المالية في الاقتصادات الانتقالية: تحديات التراكم الديني والإنفاق الجاري. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 42، المجلد 10، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، ص. 25–40.

3. الحريري، حسام. (2019). السياسات المالية الرشيدة وتحدي ترشيد الإنفاق العام. الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الفصل الثالث، ص. 78–95.

4. عساف، مازن. (2018). هيكلية الإنفاق الحكومي في ظل اقتصاد أحادي المورد. مجلة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، العدد 15، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ص. 60–75.

5. الجربوعي، فهد. (2020). مؤشرات قياس الكفاءة المالية في القطاع العام: مقارنة تجارب دول شمال أفريقيا. الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص. 201–215.

6. الحاج، خليل إبراهيم. (2018). إصلاح هيكل الإنفاق العام في الدول الريعية: حالة الأردن. مجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، العدد 33، المجلد 8، جامعة اليرموك، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية، ص. 90–110.

7. جلال، سناء أحمد. (2019). تأثير الدعم الحكومي على تشوهات الأسعار وكفاءة التخصيص في الاقتصاديات العربية. الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص. 175–190.

8. السعدي، يوسف محمد. (2020). إعادة هيكلة الأجور في القطاع العام كمدخل للإصلاح المالي في دول المغرب العربي. مجلة الفكر الاقتصادي والمالي، العدد 25، المعهد العالي للدراسات المالية، تونس، الجمهورية التونسية، ص. 45–65.

9. صندوق النقد العربي. (2022). تقرير نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية. العدد الرابع، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص. 10–25.

10. صندوق النقد العربي. (2023). تقرير نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية. [تم استعراضه عبر موقع PJF]، [بدون مكان نشر]، ص. 5–15.

11. عبد المجيد، عثمان سالم علي، والكاسح، جمعة مفتاح فرحات. (2025). أثر الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة من 2000 – 2022. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد 2، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا، ص. 172–186.

12. مركز الجبهة الوطنية للدراسات. (2025). «الإنفاق العام» ينهك الاقتصاد الليبي.. هل تحمل ميزانية 2025 الحل؟ [مقالة على الإنترنت]، تم الاسترجاع من الموقع الإلكتروني لمركز الجبهة الوطنية للدراسات.

13. معهد ماس. (ب. ت.). الريع والدولة الريعية. [تعريف مفهومي على الإنترنت]، تم الاسترجاع من الموقع الإلكتروني لمعهد ماس.

المصادر الأجنبية :

1. Allen, Richard M. (2017). Fiscal Adjustment and Public Expenditure Restructuring in Developing Economies. First Edition, Routledge, London, UK, Chapter 4, pp. 88–105.

2. Garcia, Javier S. (2018). The Political Economy of Subsidy Reform: A Cross-Country Analysis. World Bank Policy Research Working Paper No. 8452, The World Bank, Washington D.C., USA, pp. 20–35.

3. Mitchell, Laura P. (2021). Public Sector Wages and Employment: Strategies for Sustainable Fiscal Management. Journal of Public Administration Research and Theory, Vol. 31, Issue 2, Oxford University Press, Oxford, UK, pp. 210–225.